نشأة الدولة الصومالية وتحدياتها

عمر عبد الله محمد*

ملخص: تحاول هذه الورقة الإجابة عن أسئلة تتعلّق بالتحديات التي تواجه الدولة الصومالية: هل هي جديدة أو قديمة؟ هل هي تحدّيات تاريخية أم سياسية؟ وهل هي شمولية أو نوعية أو كلتاهما معًا؟ وبمعنى آخر، ما الذي جعل الصومال دولة غير مستقرّة وغير متقدمة منذ سقوط الدولة المركزية، وقد لا تجيب هذه الورقة البحثية إجابة محدّدة عن تلك الأسئلة الملحّة، وربما الصعبة، ولكنها تعطي صورة تقريبية بهذا الشأن. وليست هناك تحديات جديدة تواجه دولة ما من دون أن تكون متّصلة بأخرى سابقة عليها، وغالبًا ما تكون التحديات التي تواجه الدول في تطورها الطبيعي مترابطة مع بعضها، وتعكس وجودَ أزمة حقيقية معينة في داخلها، والتحديات الواردة في هذه الورقة ليست وحدها التي تواجه الصومال، ولكن يمكن القول: إنها هي الرئيسة التي تمثل نقطة الارتكاز ضمن التحديات الأخرى العديدة التي تواجهها الدولة الصومالية منذ نشأتها إلى اليوم، وتتعرض من حين لآخر لارتداداتها المختلفة.

* باحث، الصومال

The Formation of the Somali State and the it's Challenges

OMAR ABDULLAHİ MOHAMED*

ABSTRACT This paper discusses five main challenges the Somali State faces, from its birth till now, that are seen as the magnitude challenges where the existence of one challenge confirms the existence of another. Briefly, these challenges are the historical challenges that preceded the independence of Somalia; and the political performance of the various Somali governments that greatly contributed to the collapse of the state, civil conflict, and the status of a failed state. This paper provides an overview of how interrelated these challenges are in a way that enables us to answer these questions, however, it does not provide solutions to address these challenges or to overcome them quickly.

* Researcher, Somalia

رؤية تركية
2019 - (8/2)
180 - 163

مقدمة

تُعـدّ الصومال من الدول السبع عشرة الواقعة جنوب الصحراء من القارة الإفريقية، التي اسـتقلت عن الاسـتعمار الأوربي عـام 1960 ،[1] وهو العام الـذي يُعرَف بعـام إفريقيا، حيث بـدأ العديـد من الدول الإفريقية بعده بالاسـتقلال عن الاسـتعمار الأوربي. تقـع الصومال في ملتقى قارتي آسيا وإفريقيا، وعلى الحدّ الفاصل لخطوط التماس ما بين الدول الإفريقية والعربية والإسـلامية، وهي نقطة احتكاك بين الديانتين الإسـلامية والمسيحيـة في المنطقة، وهذا منحها موقعًا جيبوليتيكيًّا استثنائيًّا في الحسابات الإستراتيجية بين القوى الدولية والإقليمية، وجعلها مسرحًا للصراعات الدولية المتجددة والمتغايرة.

الـدول الأوربيـة: بريطانيا وفرنسـا وإيطاليا إلى جانب إثيوبيا هـي التي اقتسمت الأراضي التي يسكنها الصوماليون بالأساس، والممتدة في منطقة القرن الإفريقي، حيث أخذت بريطانيا جانب الشمال الغربي (صومال لاند) والجنوب الغربي للبلاد (الإقليم الشمال الشرقي لـكينيا)، وأخذت إيطاليا الجنوب، وفرنسا الجانب الشمالي (جيبوتي الحالية) الواقع على حافة مياه البحر الأحمر الجنوبية وخليج عدن، أمّا إثيوبيا فقد حصلت على حصة الأسد في تلك القسمة الجائرة، فأخذت الجانب الغربي كلّه على مراحل، وباتّفاق مع تلك القوى الاستعمارية الثلاث المذكورة، وهذا يعني أنّها اسـتولت على مساحة واسـعة تصل إلى 650000كم2، وهي مساحة تقارب المساحة الكلية للجمهوريـة[2] (637657كم2). ويقطن الصوماليون بوصفهم جنسًا مساحة واسـعة تبلـغ 1.5 مليون كم2 من مساحة إجمالية تقدر بــ2.5 مليون كم2، وهي تمثل المساحة الكليـة لـدول منطقة القرن الإفريقـي الخمس: (الصومـال، جيبوتي، كينيا، إثيوبيـا، إريتريا)، وهذا يعني امتلاك الصوماليين وحدهم 64 ٪ من مساحة الإقليم الكلية.[3]

الاستعمارالأوربي- الإثيوبي للصومال

يُعـدّ الحكم الاسـتعماري للصومـال نتيجة مبـاشرة للانكشـاف الإسـتراتيجي الناتج من انسحاب مصر الممثّلة للدولة العثمانية من المنطقة، وجزءًا من اتّفاق توصلت له الدول الأوربية ذات الأطـماع الخارجيـة في مؤتمر برلين عام 1884-1885م، وذلك بدعـوة من زعيم ألمانيا. وكـان الهدف منه هو تحديد مناطق الاسـتحواذ بين تلك الـدول الست عشرة المجتمعة، واتُّفِق في المؤتمر على تقاسم القارة، والتوافق في مراعاة المصالح المتبادلة فيما بينها، بدلًا من الاصطدام المحتمـل الوقـوع بين الـدول المستعدة لاسـتعمار القـارة.[4] وبقي حكم الاسـتعمار الأوربي في الصومـال مـدة تقارب ثمانية عقـود متوالية، وتسبّب في تداعيات مختلفـة، لايزال الصوماليون يعانون تبعاتها على المستوى العام.

ويبـدو أن القوى الاسـتعمارية الأوربية المذكـورة تعاملت مـع الأراضي الصومالية تعاملًا مجحفًا يشبه شبهًا تامًّا تعامل الذئب مع فريسته وسط الصحراء الخالية، وذلك لإرضاء الحليف الإقليمـي الإثيـوبي، والنكايـة بمواقـف الصوماليين المعادية للاسـتعمار، وشراسـتهم الحربية في المعـارك المندلعـة من حين لآخـر ضده.[5] وكانـت بريطانيا هي الأكثر نكايـة من بين الدول

الأوربية المستعمرة، خصوصًا بعد عدم نجاحها في جمع الصوماليين تحت وصايتها المباشرة، وذلك في إطار الكومنولث البريطاني.[6] ويبدو أنها كانت ترى اقتراحها موضوعيًّا ومقبولًا، ومن ثمّ توقعت من الصوماليين مساندة مقترحها السياسي أمام الدول الشريكة معها في إدارة انتصار الحرب العالمية الثانية.[7]

استقلال الصومال

تشكّل جمهورية الصومال الحالية اتّحاد قسمين من أصل خمسة قسمتها تلك الدول الأربع فيما بينها سابقًا. ويتمتع سكانها بتجانس عرقي وديني نادر ومتميز في القارة والمنطقة بشكل عام، وتعدّ اللغة والعرق والإسلام القاسم المشترك والهوية الجامعة بين الصوماليين جميعًا، ولم يكن استقلال جمهورية الصومال هدية قدمتها بريطانيا وإيطاليا إلى الصوماليين بقدر ما كان مكسبًا حقيقيًّا جاء نتيجة كفاح مشهود امتزج فيه المجهود الحربي في المعارك الميدانية المختلفة مع النضال السياسي في المحافل الدولية الهادف إلى انتزاع الاستقلال منهما، كما أن قضايا الاستقلال والحرية وحقّ تقرير المصير كانت رغبة أثبتتها القوى الوطنية الإفريقية الناشئة، وعبّرت عنها في اجتماعاتها الدورية، خصوصًا في مؤتمرها الخامس الذي انعقد في مدينة مانشستر البريطانية عام 1945م، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وبرعاية بريطانية.

وأصبحت قضايا الاستقلال والحرية والتحرر من الاستعمار في تلك الفترة التاريخية مبادئ أساسية مقررة في القانون الدولي، وأقرّتها كذلك المواثيق المعتمدة في عصبة الأمم، ومن بعدها الأمم المتحدة التي أعلنت عام 1960م قرارها التاريخي المتعلّق بإنهاء الاستعمار.[8] إضافة إلى أن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية أرادت بطريقة ما

يُعدّ الحكم الاستعماري للصومال نتيجة مباشرة للانكشاف الإستراتيجي الناتج من انسحاب مصر الممثّلة للدولة العثمانية من المنطقة وجزءًا من اتّفاق توصلت له الدول الأوربية ذات الأطماع الخارجية في مؤتمر برلين عام 1884-1885م

منح بعض الشعوب المستعمرة الاستقلال بوصفه استحقاقًا سياسيًّا، وذلك تقديرًا لمشاركة جيوشها في المعارك الدائرة بينها وبين الدول المنهزمة في ميادين الحرب المختلفة. وكان الصوماليون من ضمن تلك الشعوب التي حاربت تحت لواء تلك الدول المقتسمة على أراضيها بفاعلية مشهودة بها في ذلك إثيوبيا[9]، كما أنّ الاستعمار أصبح بحدّ ذاته عبئًا ماليًّا، وكلفة عسكرية باهظة الدفع على خزائن تلك الدول المنهكة في الحروب المتتالية.

التحديات التي واجهتها الدولة الصومالية الناشئة

تميّز استقلال الصومال عن استقلال غيرها من الدول في حمله تحدّيات مركبة ومعقّدة في رحم ولادته مرتبطة بصميم كيانها القومي[10]. تشترك الصومال مع الدول الأخرى المستقلة حديثًا في المنطقة في عدد من تلك التحديات المتعددة الطابع، التي تدخل في إطار الانتقال من المجتمعات المتعددة إلى مجتمع واحد متجانس ومتوافق،[11] وتندرج في أجندة بناء هياكل الدولة، ودفع التنمية الاقتصادية، واستقلال القرار السيادي، والتحرر التدريجي من التبعية للاستعمار، ورفع القدرات الوظيفية للمواطن، وتحقيق الاندماج المجتمعي، وتوفير الخدمات الضرورية للمواطن، وهي تحدّيات تدخل في عداد التحديات القابلة للحلول الوقتية والمرحلية، ولكنّها لم تكن تحدّيات مزمنة أو وجودية أبدًا. وتنبثق التحديات المركبة أوالمعقدة من أزمة حقيقية شاملة في أيّ بلد في الغالب عن الفهم الخاطئ في الحكم على الأمور، وعدم التقدير السليم في المواقف العامة، وتكرار وجود الخطأ ذاته بشكل مقصود أوغير مقصود بشكل روتيني. ويُعدّ الجهل والفقر دعامتين أساسيتين في أي أزمة، كالسائدة في الصومال،[12] وتنتهي دومًا بالحاجة إلى مساعدة، أو تدخل خارجي إيجابي يمكن أن يُسهِم في حلحلتها من دون ضمان حلّها حلًّا نهائيًّا أو القدرة على التخلّص المبدع منها.

ويمكن تصنيف التحديات التي تواجهها الدولة الصومالية منذ نشأتها إلى اليوم بأنها تحديات رئيسة، ينطبق عليها الوصف بأنها معقّدة ومركّبة. وهي منقسمة إلى تحديات رئيسة خاصة بالصومال، وأخرى مشتركة مع غيرها من الدول في المنطقة والإقليم.[13] تركّز هذه الورقة البحثية على التحديات الرئيسة والخاصة بالصومال، من خلال تقديم صورة مجملة عنها، يمكن أن تساعد أيّ مهتمّ في فهم مضامينها العامة، علمًا أنّنا نتناول الدولة من منظور كلّيّ في مواجهة تحديات أساسية ومتجذرة: سبق بعضها نشأةَ الدولة، ووُلِد بعضها مع نشأتها، وتحدّيات أخرى متعددة الطابع، ناتجة عن التطورات الزمنية المتتالية، وقد تعاملت معها الأنظمة والحكومات المتتابعة بسياسات مختلفة.

تحدّيات ما قبل الاستقلال

لم توجد دولة حقيقية اسمها الصومال قبل عام الاستقلال، كما أنّه لم تكن هناك دولة واحدة حكمت الأراضي التي كان يسكنها الصوماليون جميعًا، باستثناء سنوات محدودة حكمها الاستعمار البريطاني، أو شهور معدودة حكمتها إيطاليا باستثناء منطقة جيبوتي الحالية. يسكن الصوماليون على أراض ممتدة في منطقة القرن الإفريقي، وهي جغرافيًّا متلاصقة الأجزاء، ليس بينها أيّ حواجز طبيعية، ولا وسائط بشرية متخلخلة فيما بينها. ومن هنا يجب التفرقة دائمًا بين الصومال بوصفها دولة والصوماليين بوصفهم شعبًا أو جنسًا وعرقًا؛ نظرًا للفارق في مدلولاتهما المختلفة.

وفي فترة ما قبل الاستقلال، سادت في الصومال ممالك وسلطنات ومشيخات صومالية محدودة الحجم والقوة، وانتشر حكمها على امتداد الأراضي التي يقطنها الصوماليون، وذلك في فترات تاريخية متزامنة ومتباينة، وتميزت العلاقة بين الأنظمة الحاكمة والمحلية بالتآزر والتضامن في حالة صدّ العدوان الخارجي، وبالتناحر والتوسع البيني في حالة زواله. ويمكن القول: إنّ العدوان الخارجي ومواسم المطر والجفاف ورحلات الحج والزواج والتجارة الداخلية- كانت مصدرًا رئيسًا في حركة الانتقال الأفقي والعمودي المتعاكسة والسائدة فيما بين الناس، ومثّلت القبيلة بديلًا رئيسًا عن الدولة في إدارة الحياة بشكل عام.[14] تحمّل الصوماليون تاريخيًّا مسؤولية حماية الإسلام في المنطقة، وكلفة رفع رايته في وجه الغزاة والعدوان الخارجي المتوالي، والدفاع عن أصالته في المنطقة، وكانوا دومًا بمثابة الوكيل الإقليمي للإسلام في المنطقة، والجبهة الغربية المتاخمة مع ما كان يُعرَف بمملكة الحبشة والمناطق الساحلية التي كان يفد منها الغزاة، حيث كانت الأكثر اشتعالًا من بين الجبهات المتعددة، وكان العلماء وزعماء القبائل روادًا في قيادة المجتمع نحو مواجهة الخطر وإرساء دعائم السلم الأهلي، وكذلك نشر المعرفة الدينية ورفع الوعي الجماعي.

1 - فقدان الصلة بين التاريخ والسياسة

أدرك الاستعمار بعد وصوله إلى المنطقة مصدر القوة المتجددة للصوماليين، وبدأ يسعى إلى تدمير بنية الهوية الجامعة لهم، وفكّ ارتباط عناصرها المتداخلة، وذلك بكسر شوكة العلماء، الذين كانوا مصدر الإلهام للحركات القتالية ضده في الجبهات المختلفة، من خلال سجنهم والتخلص منهم، إضافة إلى احتواء زعماء القبائل بالإغراء والإغواء تارة، أو بالاتّفاق معهم وفرض الأمر الواقع تارة أخرى، وعدّهم شركاء محليّين في الحكم.[15] ويثبت ذلك تلقّي 950 زعيمًا قبليًّا في الجنوب و361 في الشمال رواتب شهرية، وهدايا دورية من الإدارة الاستعمارية.[16] إلى جانب ذلك، سعى الاستعمار إلى فصل الصومال عن محيطها الإقليمي وعمقها الإسلامي، ورسم الحدود بين الأقرباء؛ تقييدًا للحركة الانتقالية المستمرة فيما بينهم. ومن هنا فإنه مع بدء تحقيق الاستقلال كانت الصومال تواجه تحدّيًا حقيقيًّا يتمثل في اختفاء رواد المجتمع التقليديين، وفكّ عناصر الهوية الجامعة بعضها عن بعض، وتكريس ظاهرة

المصالـح القبليـة المحدودة على حساب المصالح الوطنية، فظهر مع الاسـتقلال مجتمعٌ توزعت ولاءاته بين سلطات محلية وأجنبية متعددة، وحدود مانعة في الانتقال البيني الحر بين مكونات المجتمـع، فضلًا عـن انقطاع التفاعل مع المحيط الإقليمي، وافتقاد العمق الجغرافي القادر على مساندة الصوماليين على تحقيق طموحاتهم الواقعية.

وكـان التحـدّي الأوّل الـذي واجه القادة السياسـيين الذيـن تولّوا حكم البـلاد هو تسلّم مسؤوليـة الوطن مع فقدان وجود مواطن حقيقي، وغيـاب مواطنة حاضرة في الوجود فعليًّا، أو مرسـومة في الذاكرة الجماعية للأفراد، إضافة إلى وجـود قومية صومالية تنقصها توافر صفة الأمة الواحدة،[17] وهي أمور غالبًا ما يجب أن تسبق نشأة الوطن[18] والدولة. ومن هنا أصبحت العلاقة مفقودة الحلقة بين الإرادة السياسـية للقادة السياسـيين الساعية إلى تحقيق وحدة الحيز الجغـرافي للقومية الصومالية، ومعطيات الواقع السياسي المـوروث، وأصبح رهانهم مبنيًّا على التمسك في الارتباط العضوي بين التجانس المجتمعي المتمثل بوحدة اللغة والدين والشـعور المشـترك والوحـدة الجغرافيـة، وهو أمـر لا يُعدّ شرطًـا لازمًا وضروريًّا لنشـأة الـدول، وغير مستسـاغ عـلى المستـوى الإقليمي والـدولي. وتحسم الفقـرة الأولى من المادة الأولى في دسـتور 1960م الـذي سـبقت كتابتـه ميلاد الدولـة: "أن القومية الصومالية غير مقسّمـة، وغير قابلة للتجزئة بتاتًا"[19]. وأعلنت الدولة الصومالية منذ البدء إلغاء جميع الاتّفاقيات الموقعة بين الدول المستعمِرة لها[20].

2 - الإرث الاستعماري الثقيل

مـن الأمـور التي ورثتهـا الدولة الصومالية الناشـئة عن الاسـتعمار ربط المنظومـة الحياتية للصوماليـين كلّهـا بمنظومتها الاسـتعمارية الحاكمة، وهذا أدّى إلى تغيـير نمط الحياة، وتغيير اللاعبـين الرئيسين (العلماء والزعماء) في ريادة المجتمع سـابقًا، واعتبـار دورهما ثانويًّا في تأثير المشهد السياسي، وسيادة حالة من الانشقاق القائم بين الدولة والمجتمع.

ويبـدو أن المنظومـة الثقافيـة كانت هـي الأكثر اسـتهدافًا وتأثرًا بالإرث الاسـتعماري بعد أن فرض الاسـتعمار ثقافتـه الأصلية، ولغته المحليـة التي جعلها اللغة التعليمية والرسـمية في البلاد، إضافة إلى أنه استورد المنهج من بلده الأصلي، وقدّم تعليمًا محدود الكمّ، ومحدّدًا في تأدية أهـداف الاسـتعمار، وركّز فقط عـلى تخريج الكمّ القادرعـلى تولّي الوظائف التـي لا يريد ذوو المستعمِر القيام بها، ومع ذلك ترك مسؤوليتها للهيئات الإرسـالية التبشيرية العاملة مع الدول الاسـتعمارية، وخصّص لها ميزانية مالية منخفضة تصل إلى (1 ٪)[21] أو أقل. وبمحدوديتها الكمية والكيفية كانت المواد العلمية والفنية قليلة الاهتمام، وكان أبناء الطبقة السياسية ورؤساء الأحزاب وموظفو القطاع الحكومي هم الأكثر استفادة من التعليم المدفوع استعماريًّا.

وفي الشـمال كـان التعليـم المحـدود النطـاق أقـلّ انتشـارًا مقارنـة بالجنـوب، بسـبب منع الإرساليات التبشيرية ممارسة نشاطاتها العملية من قبل القوى المحلية، وتأثير حدّة الحرب بين حركة الدراويش والاسـتعمار البريطاني، والميزانية المالية غير الكافية[22]، وأصبح أهمّ أثر لتركة

الاستعمار في المنظومة الثقافية هو تخريج نخبة سياسية محدودة المعرفة والوعي، وتريد التعايش السلمي مع الاستعمار، وتتعامل مع التراث والثقافة ذات الصلة بالهوية الأصلية المحافظة والإسلامية على أنها المانع للالتحاق بالركب الحضاري الغربي، وتعدّ المنظومة القيمية الموروثة من الاستعمار نموذجًا حافزًا للتقدم الوطني والازدهار العمراني، وتتبنى الانسياب الأخلاقي والنفعية في الحكم ومحاكاة حياة المستعمر سبيلًا للممارسة في السلطة، وهذا أدّى في أثناء فترة الوصاية الانتقالية من الحكم الاستعماري إلى الاستقلال وما بعده- إلى وجود صعوبة بالغة في التوفيق بين مطالب الدولة الحديثة والثقافة القبلية والهوية الإسلامية غير المتناسقة، حيث إنّ معظم أعضاء القيادة السياسية الجديدة كانوا موظفين بوظائف متواضعة للغاية في الاستعمار، أوتخرجوا في مدارسه الأساسية، ومن هنا أصبح عنصرا الوظيفة والثقافة جسرًا يربط الاستعمار بالنظام الجديد [23].

أدرك الاستعمار بعد وصوله إلى المنطقة مصدر القوة المتجددة للصوماليين وبدأ يسعى إلى تدمير بنية الهوية الجامعة لهم، وفكّ ارتباط عناصرها المتداخلة وذلك بكسر شوكة العلماء الذين كانوا مصدرالإلهام للحركات القتالية ضده

وعلى المستوى السياسي فإن الدولة الناشئة ورثت حدودًا فاصلة في الانتقال والتواصل الطبيعي بين أبناء القبائل الواحدة التي تعيش على امتداد الحدود مع الدول المجاورة الثلاث، وعلى جانبي الخط الفاصل. وتمثّل مسألة الحدود الأكثر ثقلًا في الوضع الاستعماري الموروث؛ لكونها خلقت وضعًا سياسيًّا ذا أبعاد قانونية على المستوى القاري والدولي. وأصبح من الصعب على الدولة الناشئة الجديدة القبول به والتعايش معه، وفي الوقت نفسه يتطلب تغييرها دفع فاتورة باهظة الكلفة على المستويات المختلفة. وأراد الصوماليون أن تكون الوحدة المحققة بين الشمال والجنوب خطوة أولية لانضمام الأجزاء الأخرى الثلاثة، في كينيا وإثيوبيا وإقليم عيسى وعفر (جيبوتي الحالية) -إلى الشطرين المتحدين والمكوّنين للدولة الصومالية الناشئة، وتُعدّ النجمة الخماسية الظاهرة في العلَم الصومالي رمزًا لذلك[24]. وتمثّل المساحة الكلية لجمهورية الصومال الوليدة 42.44 ٪ فقط من المساحة الكلية الموزّعة بين الدول الثلاث المجاورة[25]. وتبلغ الحدود البرية وحدها في الصومال 2385كم مع دول الجوار الثلاث (1640كم مع إثيوبيا و684كم مع كينيا و61كم مع جيبوتي)، بينما الحدود البحرية تبلغ 3025كم حوالي 2000كم منها مطلّة على المحيط الهندي و1000كم الباقي مطلّ على مياه خليج عدن [26]، وأمّا عدد السكان فكان يبلغ في عام الاستقلال 2.756 مليون نسمة[27].

تحدّيات ما بعد الاستقلال

واجهت الصومال تحديات عديدة الأوجه، ومعظم هذه التحديات التي واجهتها منذ استقلالها إلى اليوم مرتبط بطبيعة ميلاد دولتها الناشئة. ويتمثل معظمها في صعوبة الاندماج فيما بين الشمال والجنوب، وعداء إقليمي نازف ناتج عن التقسيم الاستعماري الجائر، ووجود نظام قبلي مسيّس، واقتصاد ذي أداء منخفض، وقلة الموارد البشرية المدرّبة، وهجرة مستمرة

مـن الأمور التي ورثتها الدولـة الصومالية الناشئة عن الاستعمار ربط المنظومة الحياتية للصوماليين كلّها بمنظومتها الاستعمارية الحاكمة وهذا أدّى إلـى تغيير نمط الحياة وتغييـر اللاعبين الرئيسين (العلماء والزعماء) في ريادة المجتمع سابقًا واعتبار دورهما ثانويًا في تأثير المشهد السياسي

مـن الأريـاف إلى المـدن الكـبرى[28]. ويبـدو أن القـادة السياسـيين عجزوا عن طرح معالجات واضحة تتعامل مع تلك التحدّيات بجدية وعزيمة صادقة، وعن بلورة رؤيـة تحدّد آليات الحلـول المرحلية. ويمكـن القول إنّ التحديات الرئيسة التي واجهتها الدولة الناشـئة تتمثل فيما يأتي:

1 - صعوبة الاندماج بين الإقليمين

تكمـن صعوبة الاندماج بين الإقليمين المتّحدين في التمايز بين الحكم البريطاني الحاكم في الشـمال منذ عام 1887م وحكمه في الجنوب، وتكريس كلّ منهما واقعًا سياسيًّا مختلفًا عن الآخر، وعدم وجود مفاوضات حقيقية جمعت بين القيادتين للوحـدة بينهـما، والتـي كانت كافيـة للتوصّل إلى صورة واضحـة تحدّد معالم الوحـدة وآليات الاندماج بين الإقليمين، ومبدأ توزيع السلطة فيما بعد الاسـتقلال. ويعكس بيان الاسـتقلال الأول الصادر عن وحدة الشطرين وجود تحدّيات حقيقية في المجال الإداري والمالي والقضائي بـين الشـطرين، والحاجـة الماسـة إلى وجـود خـبراء دوليـين يسهمـون في تعجيل سـير وحدة الإقليمين[29]. وقد جرت الوحدة بين الشـطرين بمبادرة أطلقها الشمال نحو الجنوب، وبتفاهم بريطاني لافت، وبمطالبات ملحّة باستعجالها واستقدام موعدها المقرر سلفًا. ويبدو أن الشوق والتلهف إلى الوحدة، والتحرر من الاستعمار الأوربي، وتخوف الشمال من ابتلاع إثيوبيا له على غـرار المنطقة المحجوزة- كلّ ذلك مجتمعًا طغى عـلى التأني في اتّخاذ قرار الوحدة الحقيقية، وفي التريث في الوصول الطبيعي إلى الوحدة الكاملة، كما أنّ الحماسـة الشـعبية العالية التي اسـتُقبل بها الوفد الشـمالي الذي وصل إلى مقديشـو قُبيل الاستقلال دفعت إلى خيار الانضمام والوحدة بين الشـطرين من دون قيد ولا شرط مسبق[30] من الطرفين، ولهذا تجد البعض يسميها الوحدة الطوباوية[31].

وتظهـر ملامح التمايـز تلك في التبايـن الملحـوظ في التنمية الاقتصاديـة، واختلاف لغات العلـم والعمل الرسـمية، ونظام الحكم والتعليـم والقضاء والجيش والشرطة بين الشـطرين، وكانت لهذا علاقة بالتفاهم والعيش المشـترك السلس. وتوّقع معظم الساسـة الذين قدموا من الشمال إلى الجنوب تقاسمًا في السلطة يبلغ حدّ المناصفة في المكاسب السياسية والمناصب العليا، وذلـك تقديرًا لمبادرتهم الاسـتباقية في الوحدة، وعلى عدّهـم أصحاب إقليم منفصل انضمّ إلى الآخر طواعية وبمشاعر إيجابية جياشة. ويبدو أن الظروف السياسية السائدة آنذاك في الجنوب لم تكن تساعد الشماليين على أن تحقيق آمالهم فيها، وكان يسود فيما بينهم صراع داخلي وانقسام حـادّ بين القوى السياسـية المختلفة الأهداف، وهو صراع ليس سـببه مسألة الوحدة فقط، بل كان يدور أيضًا حول مبدأ تقاسم السلطة وترتيب الأولويات في فترة ما بعد الاستقلال، وكان بعضهم مقتنعًا بتأجيل موضوع الوحدة المندمجة بين الإقليمين إلى ما بعد تهيئة الأجواء، وتثبيت

الحكم في الشطرين[32]، وأصبح من الضروري تشكيل مجلس دولي بقيادة الأمم المتحدة يعمل على تسهيل الاندماج التدريجي بين الشطرين، وتحديدًا في قضايا التشريعات، وبناء المؤسسات الواحدة[33].

ويبدو أن مسألة تقسيم الحقائب والمناصب السياسية كانت مبنية على المكاسب الحزبية والتقسيمات الإدارية في المحافظات الشمالي والاعتبارات السكانية أكثر من غيرها، علمًا أن الشمال كان له 33 عضوًا برلمانيًّا من أصل 123 عضوًا برلمانيًّا؛ أي (26.8 ٪)، وكانت له محافظتان من أصل ثماني محافظات تتكون منها الجمهورية؛ أي (25 ٪)، وعدد سكانها 650000 نسمة من أصل 2.756 مليون نسمة في وقت الاندماج (23.5 ٪)، وهذا أدّى إلى حصول الشماليين على أربع حقائب وزارية من أصل أربع عشرة حقيبة وزارية كان يتكون منها المجلس الوزاري[34]. وهو أمر أصبح بالنسبة لهم أدنى من المتوقع أو المقبول عندهم.

وللتعبير عن هذ الامتعاض عمليًّا صوّتت غالبية أهل الشمال للدستور بـ(لا) في الاستفتاء الذي جرى في 20 يونيو 1961م بنسبة تبلغ إلى 54 ٪، وقاطع بعضهم الاستفتاء ذاته، وحدث انقلاب أبيض[35] نفّذه بعض الضباط في الجيش في 9 ديسمبر من العام نفسه؛ بهدف الانفصال المبكّر، وزاد من تململ الشماليين في الوحدة قضايا توحيد الرواتب والتعيينات في المناصب الحكومية، وترقيات الجيش والشرطة، وتركيز الخدمات الضرورية في العاصمة البعيدة جدًّا عن مدنهم الرئيسة، وهو تململ عبّرت عنه القادة السياسيون في الشمال بطرق مختلفة، شملت الاستقالة من المجلس الوزاري، والانسحاب من عضوية الأحزاب، وذلك طوال الفترة التي استمرت الوحدة بين الشطرين. وأخيرًا أعلن الشمال انفصاله من جانب واحد بعد عام واحد من سقوط الحكومة المركزية عام 1991م، وتعيش في الوقت الحاضر حالة من الحسرة السياسية من انضمامها المستعجل إلى الجنوب.

2 - الاعتماد على المساعدات الخارجية

تُصنَّف الصومال ضمن الدول الفقيرة منذ الاستقلال، وبطيئة النمو في اقتصادها الوطني، وتبلغ نسبة الفقر فيها 80 ٪ من عدد السكان[36]، وهي من الدول التي صاحب العجز الدائم ميزانياتها السنوية، سواء في فترة ما قبل الاستعمار[37] أم بعد الاستقلال، كما كان هناك عجز آخر في ميزانها التجاري مع الدول التي بينهما اتّفاقيات تجارية. ولسوء الحظ فإن إيطاليا التي كانت من الدول الأقلّ نموًّا على مستوى أوروبا هي من استعمرت الشطر الأكبر في البلاد، معتقدة أن استعمارها الصومال قد يساعد على نمو اقتصادها المنكمش، ويسهم في حل مشكلاتها الديموغرافية، بينما كانت المحمية البريطانية في الشمال من المحميات الأكثر تهميشًا وأقلّ تنمية من المحميات المستعمرة في المنطقة.

ويبدو أن الاعتماد على المساعدات الخارجية ازداد مع نيل الاستقلال، وارتفاع معدل النفقات والمصروفات الحكومية، حيث دعمت بريطانيا وإيطاليا الميزانية السنوية بـ31 ٪ في

السنوات الثلاث الأولى من استقلال البلاد.[38] إضافة إلى المنح والقروض التي كانت تتلقاها الصومال باستمرار وبازدياد من الدول الشرقية والغربية المختلفة، وذلك في إطار الخطة الخمسية الطموحة التي وضعتها الحكومة عام 1963 بميزانية بلغت 100 مليون دولار. وكانت تلك الخطة تهتمّ بقطاعات مختلفة تشمل البنى التحتية، والاستثمار الزراعي، وتحسين خدمة المواصلات والموانئ، وزراعة المحاصيل، والري المنتظم، إضافة إلى تصدير الثروة الحيوانية والسمكية،[39] وهي المساعدة التي أسهمت في قدرة الحكومة على معالجة المصاعب العامة، ومواجهة الجفاف المتكرر، وأدت إلى ارتفاع معدل الصادرات وانخفاض الواردات، طبقًا الخطط الحكومية المرسومة.

وقد قدّم صندوق التنمية الأوربية (EDF) وحده أكثر من 109 مليون دولار من عام 1959 إلى عام 1975 في ثلاث مراحل، وازدادت تلك المنحة عام 1961م حوالي 36 مليون، ثم 57 مليون دولار في عام 1971، بسبب عوامل الجفاف، وأولويات أخرى كانت الحكومة الصومالية تقدّمها إلى السوق الأوربية المشتركة. وقد استُخدِمت تلك المنح والقروض المالية على هيئة مشروعات لتنمية الريف، واستصلاح الأراضي الزراعية، واستخراج المياه الجوفية، وبناء خزانات المياه والسدود، وكذلك المستشفيات، والمدارس، والمستلزمات أو المواد الطبية، وتوفير المواد الغذائية المختلفة، والمنح الدراسية التي زادت من 30 طالبًا في عام 1960 إلى 386 طالبًا[40].

وازدادت أهمية الدعم الأوربي بإقفال المصريين قناة السويس في عامي 1967، و1974، والجفاف الكارثي الذي تعرّضت له البلاد عام 1974-1975، الذي خسرت الصومال بسببه 40-60 ٪ من ثروتها الحيوانية المتمثلة بعصب اقتصادها الريعي، وتأثر مليونان اثنان من السكان، وتعطّلت عملية التصدير برمتها. ومثّل الدعم الأوروبي 17 ٪ في مستوياته الأدنى. وفي السنة الأولى فقط من الاستقلال قدّمت الولايات المتحدة للصومال 13 مليون دولار لقطاعات الأشغال العامة، والزراعة، والتعليم، والسكرتارية، وفي مجالات مختلفة، وعن طريق ثمانية اتّفاقيّات موقّعة بين الدولتين، وأرسلت 55 خبيرًا وفنيًّا في مجالات مختلفة، كما قدّمت الولايات المتحدة للصومال بعد عام من الاستقلال 3.6 مليون دولار على هيئة قرض بفائدة 1 ٪ مخصّص لتكملة إعداد ميناء كسمايو، والمحطة الكهربائية في المدينة،[41] فضلًا عن الاتّفاقيات المتعددة التي كانت الصومال توقّعها مع الصناديق والهيئات الأممية المختلفة، سواء التابعة للأمم المتحدة، أم المستقلة عنها، وذلك بهدف الإنماء الاقتصادي، وتحقيق التنمية الشاملة، وكانت تلك المشروعات تُنفَّذ تحت شعار الحكومة في ذلك الوقت "الصداقة للجميع".

ولا يقلّ الدعم العربيّ أهمية عن الدعم الأوربي المنتظم، وتُعدّ السعودية رائدة في هذ المسار، سواء في صورة تقديم المنح والقروض بدون فائدة، حيث قدّمت السعودية مساعدات بملايين الدولارات على شكل دفعات متوالية في أوائل فترة عهد الحكم العسكري (1969-1991)، واستُخدِم ذلك الدعم في بناء المصانع، والمطارات، والجامعة الوطنية، وشبكة الصرف

الصحي، والخدمات الطبية والصحية في فترات مختلفة[42]. لاحقًا حوّلت ذلك الدعم إلى دعم إغاثيّ وإنسانيّ من خلال الهيئات غير الحكومية، وذلك في فترة الحرب الأهلية وما بعدها، وفي عام 2017م منحت السعودية الصومال 50 مليون دولار لدعم ميزانية الحكومة، وصرف الرواتب، وتوفير حصص عذائية.[43] كما أنّ دول الخليج والدول الأخرى العربية والإسلامية قدّمت مساعدات مالية فاعلة أسهمت في تحقيق التنمية المستدامة، ودعم الاستقرار في الحكومة، وفي مجال المشتقات النفطية، وضخ المساعدات الإنسانية والإغاثية في فترة الحروب الأهلية، ومواسم الجفاف، والمجاعة، والفيضانات المتكررة.

وتأتي تركيا رائدة في هذ المجال، حيث قدمت خلال سنوات من عودتها النشطة والفاعلة إلى الصومال في 2011م حوالي 172 مليون دولار، وهذا المبلغ لا يشمل المساعدات المباشرة للحكومة، ولا الدعم المتواصل بالأجهزة الأمنية المختلفة والجيش، ولا المنح الدراسية للطلبة الصوماليين في تركيا. وحلت تركيا في المركز الثالث من بين الدول الداعمة للصومال، ويتميز دعمها بالسبق، والاستجابة السريعة، والإنجاز العاجل، وكذلك الشمولية، والتوازن في أنواعه، وفصل العمل الإنساني عن السياسي[44]، ومؤخرًا وصف وزير الخارجية والتعاون الصومالي تركيا بأنها الشريك الإستراتيجي الأكبر[45].

وتُعدّ جمهورية الصين الشعبية العملاق الأبرز والأهم من بين الدول الآسيوية في تقديم المساعدات الخارجية إلى الصومال، حيث إنها تتباهى بفضل الصومال؛ وذلك بسبب دعمها الدبلوماسي الفاعل في سعيها الحثيث إلى استعادة الصين حقوقها السياسية كافة في الأمم

المتحدة في أكتوبر عام 1971م. كما أنّها تقدّر للصومال أنّها أول دولة في شرق إفريقيا ارتبطت معهـا بعلاقات دبلوماسـية صحية، وكانت من الدول الحليفة معها في فترة الاسـتقطاب الحادّ بـين الكتلة الشرقية والغربيـة في أثناء الحرب الباردة، وقد أنجزت مشروعات حيوية شـملت شـبكة طـرق، وملاعـب رياضيـة، ومستشـفيات، بملايين الـدولارات في فترة ما قبـل انهيار الدولة، وحاليًّا هي من الدول التي توفر الدعم المادي لقوات حفظ السلام الإفريقية المتمركزة في الصومـال، وتخطّط لتنفيذ مشروعات حيوية، وبرامـج إنمائية فعّالة على المدى الطويل[46] في القطاعات المختلفة، ولديها سفارة دائمة في مقديشو.

ولا تشـمل تلك المساعدات المالية المساعدات العسكريـة التي كانت الصومال تضعها ضمـن أولوياتهـا، وكانـت تأتيها مـن الـدول المختلفة، وتحديـدًا من الدول التـي تدور في فلـك مـا كان يُعـرَف بـ"حلف وارسـو". وغالبًا مـا كانت تتم تلـك المساعدات عـلى هيئة قروض، عـلى عكس المساعدات الأخرى ذات الطابع التنمـوي والدعم الحكومي. ويأتي الاتحـاد السوفييتي المنحـّل الأكثـر من بين الـدول التي اهتمـت بالتعاون العسكـري مـع الصومـال في هذ الجانـب؛ حفاظًا على التـوازن الإسـتراتيجي في المنطقـة، وتجـاه الوجـود الأمريكـي في إثيوبيا، وخصّـص السوفييت قرضًا بلغ 52 مليون دولار لتدريب وإعداد 14 ألفًا من الجيش، طبقًـا للاتّفـاق المبرم بـين الدولتـين عـام 1962م، ووصـل عدد الطلبـة والمتدربين في الاتحـاد السوفييتي إلى 500 طالـب عـام 1969م،[47] وهو العام الذي كان الجيش يقـوم فيه بانقلاب، ويعمل عـلى إحـداث تغيير كلّيّ في ميزان القوى في الإقليـم، وبعده وقّعت الدولتان في عام 1974 معاهـدة الصداقة، وهي المعاهدة التـي كانت نقطة التحول في العلاقة بين الدولتين، وأدّت إلى أن يطلـق قائـد الانقـلاب القمـر الصناعـي السوفييتـي في المنطقـة.

تُصنَّـف الصومـال ضمن الـدول الفقيرة منذ الاستقلال وبطيئة النمو في اقتصادها الوطني وتبلغ نسبة الفقر فيها 80 % من عدد السكان وهـي من الـدول التـي صاحب العجـز الدائم ميزانياتهـا السنويـة سـواء فـي فتـرة ما قبل الاستعمار أم بعد الاستقلال

لايـزال الاعتماد عـلى المساعدات الخارجية قائمًا، والسبب الـذي يدعو إلى هذا الاعتماد هو العجز الدائم في الميزانية السنوية، والانخفاض المستمر في النمو الاقتصادي للدولة ،وهو عجز يبـدو أنه أصبح شـبه ثابت، وغير آخذ في التحسّن المطـرد في الأعوام الثلاثة الماضية، وبمعدل نمـو 1.58 في الناتـج المحلي، بدءًا من سـنة 1961م وصـولًا إلى 2017م[48]. لم يكن العجز في الميزانيـات التـي اعتمدهـا البرلمان في تلـك السنوات أقلّ مـن 41.9 ٪، ووصـل في هذ العام 2019م إلى 44.2 ٪ مـن أصـل مبلـغ قـدره 340.1 مليون دولار، الذي يُعَـدّ المبلغ الإجمالي لميزانيـة الدولة، وتبقى هـذه الميزانية –رغم أنها الأعلى أو الأكثر مـن بين ميزانيات الحكومات الصوماليـة السابقـة ابتـداءً مـن مؤتمـر عرتـه في جيبـوتي 2000م– أقلّ مـن الميزانيـة السنوية لصومالاند (أرض الصومال) التابعة لجمهورية الصومال[49].

3 - صراع إقليمي نازف

ينتج التوتر الإقليمي النازف عن عدم وجود حدود معترف بها ومتفق عليها بين الصومال والدول المجاورة. وقد مثّل هذا برميل بارود ينتظر عودَ ثِقاب للاشتعال والانفجار. وتُحاجج الصومال بأن الحدود وُضِعت في غياب الطرف الصومالي المعني بالأمر، ورُسِمت في وقت لم تكن الإرادة الصومالية حرة ومستقلة، وأنها تفصل بين أعضاء الأسر والعوائل الواحدة، وتمنع العبور المتعاكس، وأنّه مُنِحت تلك الأراضي الصومالية الملحقة بدولتي كينيا وإثيوبيا نكايةً بالصوماليين؛ لمواجهتهم الشرسة ضد الاستعمار، وحفاظًا على التوازن الإستراتيجي بين الصومال ودول الإقليم. وإضافة إلى ذلك، فإنّ الصوماليين لهم تجربة في الحكم المشترك في ظلّ جزء من فترة الحكم البريطاني والإيطالي، وإن الحدود بين الصومال الإيطالي وإثيوبيا تُركت مفتوحة من دون التوصل إلى اتّفاق محدّد بين الطرفين. ويعتقد الصوماليون أن الاستعمار تَعمّد ترك الحدود من دون حل، أو إعطاء الأرض لهاتين الدولتين بهدف تفتيت نسيج الوحدة القومية للصوماليين[50]. ومع أن الدستور الأصلي (دستور 1960) يؤكد عدم قانونية الحرب بوصفها وسيلة لحلّ المنازعات[51] إلا أن الصومال كانت تعمل باستمرار على دعم الجبهات، ودفع حقّ تقرير المصير، ومساعدة الصوماليين على تحقيق طموحاتهم القومية، وذلك بالطرق المختلفة، وأصبحت بسبب ذلك هي الوحيدة من بين دول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليًا) التي تحفظت على قبول الحدود الاستعمارية، كما هي في عام 1963، وذلك في أثناء توقيع ميثاق المنظمة[52].

التزمت الصومال بالعمل على مبدأ وحدة الأراضي الصومالية بالطرق القانونية والسلمية، ودفعت كبقية الشعوب ثمن الاستقلال وحقّ تقرير المصير، وجعلت وحدة الأراضي الصومالية دعامة أساسية من دعائم السياسة الخارجية لحكوماتها المتعاقبة، ومن ثمّ تعاملت تلك الحكومات بطرق مختلفة تجاه هذا التحدّي القائم منذ الاستقلال وحتى انهيار الدولة، وأصبح التوتر الدبلوماسي المستنزف أو الحرب المشتعلة والمناوشات في الحدود السمة السائدة في العلاقة بينها وبين دول الجوار. وفي هذ الإطار وقّعت دولتا كينيا وإثيوبيا عام 1963 اتّفاقية الدفاع المشترك بينهما؛ للتعاون ضد مطالبة الصومال بنزع الإقليم الشرقي من كينيا والصومال الغربي من إثيوبيا[53]. وليس هناك من بين الحكومات الصومالية المتعاقبة منذ الاستقلال مَن نجح في حلحلته باستثناء فترة محدودة استطاع بها رئيس الوزراء محمد إبراهيم عقال (1967–1969) الاتّفاق مع الدولتين على تهدئة الموقف، وتخفيف حدة التوتر الدائم، ووقف الدعم للجبهات المقاتلة ضدّ تلك الحكومات، واحترام سيادتها الوطنية، وصادق البرلمان على الاتّفاق[54] قبل سنتين من الانقلاب تحديدًا، وكانت لذلك صلة مباشرة بالانقلاب.

عُدَّ قادة حكم العسكر (1969–1991)م خطّ التهدئة الذي تبنته الحكومة المنقلبة ردّة في الخط القومي، وتراجعًا ملحوظًا في الالتزام بالدعائم التي كانت السياسة الخارجية للدولة سائرة وفقها، ومن ثمّ أصبحت فترة حكمه هي الأكثر استنزافًا. واعتمد الحكم العسكري

نهجًا ثوريًّا لدعم الجبهات السياسية والفصائل المسلّحة، وبدأ يعمل على استعادة الإقليمين من دول الجوار،[55] وكذلك الاستعداد للحرب الناتجة طبيعيًّا من تصاعد التوتر الإقليمي المتنامي. واستطاعت الصومال خلال أقل من 10 سنوات من حكم العسكر أن تكون من بين الدول الثلاث الأقوى عسكريًّا في قارة إفريقيا، وخصّصت 80 ٪ من ميزانية الدولة للجيش[56]، ودخلت حربًا مع الجبهة الأكثر توترًا واتساعًا عام 1977–1978م، وهي الجبهة الغربية أو الإثيوبية، واستمرّت تلك الحرب 7 أشهر متوالية، واستطاعت من خلال جيوشها تحقيق مكاسب حربية في ميادين المعركة مع الخسارة المروعة في الحرب، وتحرير 90 ٪ من الإقليم الغربي،[57] قبل الانسحاب المفاجئ منه.

تحوّلت واجهات الصراع النازف إلى وجه آخر بعد نهاية تلك الحرب، ودخلت الدول في دعم الجبهات المسلحة، وإيواء الفصائل السياسية بينهما، ولم تعد الحدود مستقرّة بقدر ما كان الهدوء الحذر يسودها، وهو الدعم الذي أدّى بالنسبة إلى الصومال إلى انهيار الدولة بالكامل، وإلى تغيير الحكم في إثيوبيا، ولم تعد الصومال قادرة على إدارة هزيمة جيشها، وبسبب ذلك حدث انقلاب غير ناجح في أبريل 1978م،[58] الذي قاده بعض ضباط الجيش المنهزم، وصعب عليهم تحمل العبء المالي والسياسي المتزايد والناتج من الصراع من استنزاف الحدود، واستيعاب السيولة البشرية المهاجرة من إثيوبيا إلى الصومال، وتأمين الحدود، وصدّ الجبهات التي تعبر قواتها من الحدود، وتتخذ من داخل الأراضي الإثيوبية نقاط تحرك ثابتة، ومن ثَمّ دخل النظام في مرحلة التفكّك الداخلي، وبدأت خريطة السياسة في التآكل قبل انهياره الكامل عام 1991م. بعد ذلك أصبحت الحدود مفتوحة من جانبي إثيوبيا وكينيا، وكانت قواتها تعبر من دون أي رقيب، وبدأت تجتاح المدن، وتلاحق العناصر والمجموعات المستهدفة في عمق الحيز الجغرافي للصومال، وتحديدًا في الأعوام 1996، و1999 و2006م،[59] وتدعم كذلك الجبهات المسلحة، وتغذّي الصراعات الداخلية بين الفصائل، وقد سعت إلى تأسيس كيانات إقليمية هشّة، وإلى تحقيق الفيدرالية، لتأمين استقرارهما الداخلي، وإنهاء التوتر الإقليمي المستنزف إلى الأبد، وتحصين سيادتها الوطنية، وللدولتين في الأراضي الصومالية حاليًّا قوات متمركزة في المدن الواقعة جنوب الصومال وغربه، وتعمل بعض هذه القوات في إطار القوات الإفريقية العاملة في حفظ السلام. ولا تزال الحدود تمثل هاجسًا أمنيًّا مشتركًا بين الدول الثلاث التي تشترك بها؛ لكونها غير متفقة فيما بينها من جهة، ويعبرها 2000 صومالي يوميًّا من وإلى كينيا وإثيوبيا[60].

خاتمة

تُعدّ التحديات المذكورة هي الرئيسة والأكثر أهمية من بين التحديات الأخرى في البلاد، ويمثّل الانكشاف الإستراتيجي الناجم عن سقوط الدولة العثمانية في القرن الماضي، وكذلك الفقر، والجهل، وتأخر المدرسة الدينية في التوليف بين مطالب الدولة الحديثة من سمو القانون

والحكم الرشيد، ومبدأ فصل السلطات، ومسألة تداول السلطة- ومقاصد الشريعة، والسياسة الشرعية في الإسلام- تحدياتٍ أخرى إضافية.

وتتميز التحديات الخمسة التي تشمل تحديات ما قبل الاستقلال وما بعده (2+3) محور التحديات الشمولية القائمة في البلاد، وهذه التحديات بعضها مرتبط بعض، وبعضها مؤثرٌ في بعض، ولا تزال موجودة في المحك، كما هي تقريبًا، حتى بعد 60 سنة من الاستقلال، وقد عجزت جميع الحكومات الوطنية المتعاقبة عن إيجاد حل مؤقّت أو نهائيّ لها.

ويمكن القول: إن تلك التحدّيات تشكّل المصدر الرئيسي لأزمة (اللادولة) الفاعلة والمستمرة منذ عقود، أو تشكّل سببًا مباشرًا في مسار التراجع الملحوظ، ووقوع الصومال في صدارة قوائم الدول الأكثر فسادًا وفقرًا وخطرًا، أو الأقل نموًّا وشفافية... وفي الوقت ذاته أوصل هذا الوضع الدولة إلى مرحلة من الانهيار الكامل في مؤسساتها الوطنية، بعد ثلاثين سنة من نشأتها، وأدّى إلى حدوث ثلاثة انقلابات متوالية في أقلّ من عشرين سنة من الاستقلال (1961، 1971، 1978)م، وإلى إعلان شطر واحد من الشطرين الأساسيين عام 1992م الانفصال الأحادي عن الصومال، فضلًا عن إظهار الأجزاء الأخرى التي تقع حاليًّا في الدول المجاورة ارتياحها في البقاء هناك، فضلًا عن جيبوتي التي جرى فيها استفتاء عام 1958م وعام 1969م للتصويت على الاستمرار في الارتباط تحت الوصاية الفرنسية، أو الانضمام إلى الصومال المتوقّع استقلاله أو المستقلّ، وكانت نتيجة التصويت لمصلحة الأول ضد الأخير، وقد استقلت عن فرنسا عام 1977م.

و يشكل التحدّيان المذكوران في فترة ما قبل الاستقلال التحدّي الحقيقيّ أمام بناء دولة يتصالح فيها التاريخ مع الجغرافيا السياسة، وتتوافق فيها معطيات السياسة الدولية الحديثة مع الأحلام القومية والحقائق الديموغرافية، بينما تشكل التحديات الثلاثة المذكورة في فترة ما بعد الاستقلال التحدّي الحقيقيّ أمام تثبيت أركان الدولة، وتحقيق التنمية المستدامة، والاستقرار السياسي المطمئن للجميع، سواء على المستوى البعيد أم القريب، ولا يمكن تجاوز تلك التحديات إلا بمراجعة حقيقية للحقائق التي بُنِي عليها قرار الوحدة القومية، ومساعي تحقيق وحدة الأراضي الصومالية بصورة جماعية، وقد بدأت تركيا إبداء حسن التجاوب في هذ الإطار، واتخذت خطوات مشّجعة نحو مساعدة الأطراف الصومالية الرئيسة في هذ المجال، في حالة وجود رغبة حقيقية ومتنامية.

الهوامش والمصادر:

1. - عبد الرحمن عبد الله (باديو). Making Sense of Somali History: جـ1، ط 1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص141
2. - سعيد شخير سوادي : إقليم الصومال العربي (أوغادين) وواجهات الصراع الصومالي- الإثيوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط ، كلية التربية- قسم التاريخ، العراق ، بدون تاريخ ، ص7، متاحة في الرابط الآتي: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=20054

3. - مصطفى عبد الله فيروز : دراسات صومالية: مدخل تعريفي للقرن الإفريقي . كتاب دراسي لطلبة الجامعات، غير منشور، الطبعة الأخيرة، مقديشو 2018، ص4 و13

4. - سفيان عابد: مؤتمر برلين وانعكاساته على القارة الإفريقية . مقال منشور في موقع .http://africa-post net 5 يناير 2017م

5. - محمد نور: أمير الدراويش الذي أنهك بريطانيا (السيد عبد الله محمد حسن)، موسوعة الجزيرة، صفحة الشخصيات، مقال نُشِر في 11 أكتوبر 2017م، ومتاح في موقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2017/11/9/

6. - حسن البصري : الصومال في القرن العشرين، الحلقة 14، سلسلة حلقات منشورة في موقع مركز مقديشو للبحوث والدراسات، صفحة الملفات: http://mogadishucenter.com/2015/11/ / الصومال-في-القرن-العشرين-حلقة14-، 12نوفمبر2015م

7. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص123

8. Beluce Bellucci: The State In Africa, The Perspective of the World Review, V.2 , December 2010, p 27. Retrieved from http://repositorio.ipea.gov.br/PWR_v2_n3_State.pdf/1/6341/bitstream/11058

9. Beluce Bellucci: The State In Africa, The Perspective of the World Review, V.2 , December 2010, p 27. Retrieved from http://repositorio.ipea.gov.br/PWR_v2_n3_State.pdf/1/6341/bitstream/11058

10. -عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص92

11. -صهيب عبد الرحمن : قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 7 يونيو 2017، ص3 . ومتاح في موقع المركز http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

- Claude E. Ake : Political Integration and the Challenges of Nationhood in Africa , Institute Social Science Hague , page 6 , available in https://onlinelibrary.wiley.com

12. - ميرفت عبد المنعم : الفرق بين الكوارث والأزمات، دراسة مقارنة، متاح في رابط موقع المرسال: https:// www.almrsal.com/post/634054

13. - Ibrahim Farax ,Sylvia kiamba and Kesegofetse Mazonge: Major Challenges Facing Africa in 21 th century : A few provocative Remarks , International Symposium on culture Diplomacy in Africa , Berlin , 14th July 2011 , page 1 available in: http:// www.culturaldiplomacy.org

14. - عبد القادر معلم محمد جيدي: أزمة الصومال: إشكالية الدولة وإعادة آفاق البناء، مجلة دراسات إفريقية، ع45، يونيو 2011م، متاح في موقع المجلة: http://publications.iua.edu.sd ، ص2

15. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص86-88

16. - الصدر السابق نفسه، ص95

17. - سليم مطر: الأمة والقومية... ما الفرق بينهما؟ نعم هناك أمم وقوميات عربية مختلفة . مقال منشور في صفحة موقع الحوار المتمدن في 12 مارس 2012 م، ومتاح في: http://www.m.ahewar.org . ويمكن أيضًا النظر في مقال آخر كتبه كمال غبريال: بين الوطنية والقومية، ومنشور في الرابط الآتي: http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=3065 12 فبراير 2008م

18. - Arowosegbe, J. O. (2011), Claude E. Ake: Political Integration and the Challenges

.of Nationhood in Africa. Development and Change, 42: 361
x.7660.2010.01681-doi:10.1111/j.1467

19. - دستور 1960م، متاح في الرابط الآتي:
-1960-somali-constitution/02/https://blaw05.files.wordpress.com/2016

20. - سعيد شخير سوادي: إقليم الصومال العربي (أوغادين) وواجهات الصراع الصومالي- الإثيوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط ، كلية التربية- قسم التاريخ، العراق ، بدون تاريخ ، ص11، متاحة في الرابط الآتي: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=20054

21. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص104

22. - المصدر السابق نفسه، ص101-102

23. - عبد القادر معلم محمد جيدي: أزمة الصومال: إشكالية الدولة وإعادة آفاق البناء، مجلة دراسات إفريقية ، ع45، يونيو 2011م ، متاح في موقع المجلة: http://publications.iua.edu.sd، ص7

24. - عبد الرحمن محمود علي عيسى: الصومال : جدلية الهوية بين الانتماء العربي والإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 8 مارس 2016م، ص3، متاح في موقع المركز: http://studies.aljazeera.net/ /ar/reports

25. - مصطفى عبد الله فيروز: دراسات صومالية: مدخل تعريفي للقرن الإفريقي، كتاب دراسي لطلبة الجامعات، غير منشور، الطبعة الأخيرة، مقديشو 2018، ص25

26. - المصدر نفسه، ص13

27. - https://www.populationpyramid.net/somalia/1960

28. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص142

29. - مصطفى عبد الله فيروز: دراسات صومالية: مدخل تعريفي للقرن الإفريقي، كتاب دراسي لطلبة الجامعات، غير منشور، الطبعة الأخيرة، مقديشو 2018، ص59

30. - يحيى عبد الرحمن ظحلو: السفير الذي غيّر مجرى تاريخ الصومال: الوحدة بين الشمال والجنوب، سلسلة مقالات عن حوار مع السفير عبد الله آدم أحمد، منشور في صفحة الملفات في موقع المركز، ومتاح في موقعه: http://mogadishucenter.com، أبريل 2016م

31. - صهيب عبد الرحمن : قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 7 يونيو 2017، ص3، ومتاح في موقع المركز http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

32. - يحيى عبد الرحمن ظحلو: السفير الذي غيّر مجرى تاريخ الصومال: الوحدة بين الشمال والجنوب، سلسلة مقالات عن حوار مع السفير عبد الله آدم أحمد، منشور في صفحة الملفات في موقع المركز، ومتاح في موقعه: http://mogadishucenter.com، أبريل 2016م

33. - Helen Chapin Metz, ed. Somalia: A Country Study. Washington: GPO for the Library Retrieved from http://countrystudies.us/somalia/15.htm .36-of Congress, 1992. P. 26

34. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط 1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص140

35. - المصدر نفسه، ص142

36. - محسن حسن، إشكالية بناء جيش وطني، http://mogadishucenter.com/author/muxsin/

37. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص(129-130)

38. - Helen Chapin Metz, ed. Somalia: A Country Study. Washington: GPO for the Library-

of Congress, 1992. P. 125. Retrieved from http://countrystudies.us/somalia/58.htm

39. - المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

40. - Commission of the European ,1975-European Development Fund: Somalia 1960 Communities, Directorate General for the development, page 18. Available in http://A550.pdf/1/aei.pitt.edu/33850

41. - الجمهورية الصومالية في خمس سنوات، دراسة منشورة في موقع معرفة المصادر، المكتبة الحرة، متاح في موقع: Source.Maref.org

42. - سعيد معيض: أضواء على تاريخ العلاقات السعودية الصومالية، صفحة المقالات، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 19 نوفمبر 2017م، متاح في موقع المركز: http://mogadishucenter.com

43. - Saudi Arabia hands Somalia $50m grant amid Gulf Crisis fall out: https://goobjoog. /com/english/saudi-arabia-hands-somalia-50m-grant-amid-gulf-crisis-fall-out

44. - فهد ياسين: الدعم الإنساني للصومال: الدور التركي نموذجًا، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 25 مايو 2016م، ص 4 و5، متاح في الرابط الآتي: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

45. - نور جيدي: مقابلة مع وزير خارجية الصومال، 15 يناير 2019م، منشور في الرابط: https://www. aa.com.tr/ar / أفريقيا

46. - عبد الرحمن عبدي: ما طبيعة دور الصين في الصومال؟، صفحة المقالات، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 11 سبتمبر 2013م، متاح في موقع المركز: http://mogadishucenter.com

47. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية، ص(107-108)

48. - https://tradingeconomics.com/somalia/gdp-growth-annua

49. - الوثيقة الصادرة من الوزارة المالية، جمهورية الصومال الفيدرالية، ص7-8

50. - صهيب عبد الرحمن: قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 7 يونيو 2017، ص3، ومتاح في موقع المركز: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

51. - دستور 60، الفقرة الثانية من المادة السادسة، مصدر سابق، ص3

52. - مصطفى عبد الله فيروز: دراسات صومالية: مدخل تعريفي للقرن الإفريقي، كتاب دراسي لطلبة الجامعات، غير منشور، الطبعة الأخيرة، مقديشو 2018، ص64

53. - صلاح خليل: إثيوبيا وأزمة إقليم أوجادين... هل ينجح اتّفاق التسوية؟ مقال منشور في موقع الحوار المتمدن، دراسات في التاريخ والتراث واللغات، 8 أكتوبر 2011م، متاح في موقع: http://www.m.ahewar.org

54. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية، ص144-145

55. - صهيب عبد الرحمن : قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 7 يونيو 2017، ص5، ومتاح في موقع المركز: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

56. - عمر باشا: لماذا انهار الاقتصاد الاشتراكي في الصومال؟ مقال منشور في: https://arabicpost.net/ opinions ، 8 أغسطس 2018م.

57. - بشير نور علي : النزاع الحدودي بين الصومال وإثيوبيا: الأسباب والنتائج، صفحة التقارير الأسبوعية، شبكة الصومال الجديد، ص4، 23 فبراير 2018م، ومتاح في موقع الشبكة: http://alsomal.net

58. - صهيب عبد الرحمن : قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 7 يونيو 2017، ص6، ومتاح في موقع المركز: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

59. - بشير نور علي: النزاع الحدودي بين الصومال وإثيوبيا: الأسباب والنتائج، صفحة التقارير الأسبوعية، شبكة الصومال الجديد، ص5، 23 فبراير 2018م، ومتاح في موقع الشبكة: http://alsomal.net

60. - محسن حسن، إشكالية بناء جيش وطني، http://mogadishucenter.com/author/muxsin/